زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركايهم بجعل اولادهم وجر شركايهم بعد ان نقل اعتراض الزمخشري على ابن عامر انه عجب لا يجي ضعيف في النحو يرد على عربي محض قراءة متواترة انتهى وفيه شهادته بان ابن عامر عربي محض اعتراف بانه حجة في اللسان ولا شك انه حقيق لانه شامي الدار وهذا من ابي حيان مجاراة للزمخشري على مذهبه الباطل ان القراءة بالراي والحق وعليه الجمهور ومنهم ابو حيان انها بالرواية فيكفي في الرد على الزمخشري ثبوت القراءة واذا علمت ذلك عرفت سقوط قوله ان الامام المطلبي قدس الله سره وكرم وجهه ليس حجة في اللسان لان كونه حضريا لا يقتضي ذلك بل هو حجة لوجود الشرط في ذلك وهو بقاؤه على الفصاحة القرشية كما شهد به غير واحد من الايمة قال زكريا الساجي حدثنا جعفر بن احمد قال قال احمد بن حنبل كلام الشافعي حجة في اللغة وقال الحاكم سمعت محمد بن عبد الله يقول سمعت ابا عمرو غلام ثعلب عن حروف اخذت على الشافعي وهو من بيت اللغة يجب ان يؤخذ عنه وقد صنف الازهري وهو امام اهل اللغة في عصره كتابا في ايضاح ما اشكل من مختصر المزني وقال في ديباجته ان الفاظ الامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة وبالجملة فاطلاق ان اللغة لا يؤخذ عن حضري افراط كما ان قول بعضهم ان الزمخشري مع كونه عجميا زيادة على كونه حضريا يحتج بتراكيبه تفريط وكان قايله اخذ ذلك من قول الزمخشري في تفسير واذا اظلم عليهم قاموا وقد استشهد ببيت من كلام ابي تمام وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علما العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه الا ترى الى قول العلما الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه انتهى وهذا اغفلة عما خص الله به العرب الذين لم يدخل عليهم الفساد بشهادة اهل المعرفة والانتقاد من عصمة اللسان عن الخطا في البيان وتلك الخصوصية لا تنال بالعلم ولو بلغ العالم نهاية الاتقان والزمخشري اعجمي وابو تمام اخذ عليه في حروف لم يجد احد حول الجواب عنها فهذا هو الحق الذي

لاشبهة

لاشبهة فيه لفحول الرجال وماذا بعد الحق الا الضلال قوله وبنقل فتح من سوى المهموز الخ منع البصريون نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة لما يلزم على النقل من حذف الف التنوين وحمل غير المنون عليه كذا في المرادي والاشموني وفي الهمع لان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام فهو في حكم المنون لانها بدل منه ولان الالف واللام لا تلزم وكان التنوين موجود قال ابو حيان وهذا ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسما المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الالف واللام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا استعمل الصرف ونحو خضجر اسم امراة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لانتفا تلك العلة انتهى قال الشهاب وتعليل الهمع غير تعليل المرادي والاشموني قال ويوخذ من قول ابي حيان ليست شاملة الخ امتناع النقل في نحو جمل ودعد وهند منصوبا والا كانت العلة شاملة فلا يصح نقضها بهن فتامله انتهى اقول قد يدعي الحمل في هذا النوع كما في المعرف فلا يلزم الضعف الذي قاله ابو حيان وفهم ابن غازي ان التعليلين بمعنى وقيل في تعليل ذلك انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اسكان فعل بالفتح وهو ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كانه اصل اذ خافوا ان يكون في ذلك تخفيف فعل اذا وصلوا والاصل هو الاصل وهو بالسكون هذا ورايت بخط ابن هشام ما نصه انما امتنع نقل الفتح في غير المهموز حملا له معرفا على المنكر ولان الضمة قوية بقوة مدلولها اذ هو العمدة والكسرة اختها وليست الفتحة كذلك لانها علامة الفضلة المستغنى عنها قاله ابن اياز واختار ابن الانباري في الانصاف والعبدي قول الكوفيين واحتجوا بان المراد الدلالة على حركة الحرف الموقوف عليه وازالة التقا الساكنين انتهى وعندي انه يتجه قولهم من جهة انا اجمعنا على الروم في نحو قولك اعجبني الضرب وعجبت

Copyright © King Saud University